

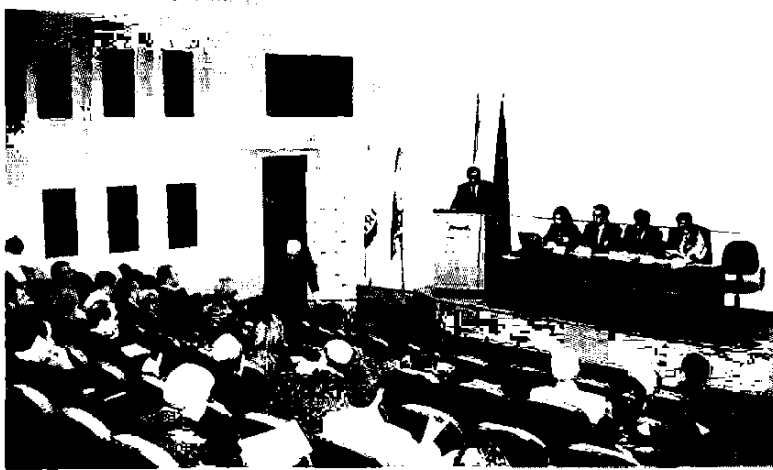
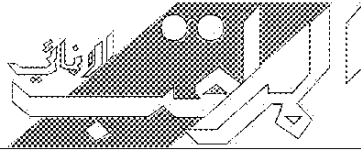
**Ms ELCIM**  
**Sommaire /Summary**

**الفهرس**

**16/05/2006 - 173 - المراقب الإيماني -**  
ورشة عمل للمركز الاوروبي - اللبناني

**16/05/2006 - 22654 - النهار -**  
الجانبيية الذاتية والتسييس المطلبي

**17/05/2006 - 174 - المراقب الإيماني -**  
معهد البحوث الصناعية يحتفل ببوييله الذهبي



## ورشة عمل للمركز الاوروبي - البناني

عقد المركز الاوروبي - اللبناني  
للتحديث ورشة عمل شارك فيها  
المدير العام لمؤسسة كفالات  
الدكور خاطر ابو حبيب المركز

رجا هبر، المدير العام المساعد لبنك بيبيلوس فادي نصار والمستشاران الماليان في المركز  
نيكول تاجر وكارل فيمدان، كما حضرها اصحاب ومديرو عدد من المصانع اللبنانية.  
والق يهبر كلمة شدد فيها على الحاجة الملحة والحيوية لتطوير الاداء المهني وتحسين  
الانتاج، مشيرا الى ان هدف المركز هو ترويج التطوير داخل مؤسسات القطاع الصناعي اللبناني  
لتجنيبها التهميش.

بدورها شرحت تاجر الخدمات التي يمكن ان يوفرها المركز للصناعيين على صعيد توفير  
التمويل اللازم لهم بأفضل الشروط. بعد ذلك تحدث المدير العام لمؤسسة كفالات. فأكد اهمية  
الالتزام بالشفافية وابقاء اموال خاصة في الشركة. على ان لا تكون كل الاموال باسم صاحب  
المؤسسة..

وشرح نصار من جهته اتفاق القرض الموقع بين بنك بيبيلوس والبنك الاوروبي والذي  
بموجبه يقوم البنك اللبناني باقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم الاموال لمساعدتها  
على تطوير ادائها.

## الجاذبية الذاتية والتسييس المطلي

## بقلم ميشال مرص

لا احد ينكر ان الاطراف السياسيين الذين ايدوا تظاهرة هيئة التنسيق النقابي (10 ايار 2006)، قادرون على اسقاط الحكومة، ليس بلجوئهم الى الشارع، بل بدعوتهم وزراءهم الى الاستقالة، كما سبق وطلبوا اليهم، قبل اشهر، عدم حضور جلسات مجلس الوزراء وطال عدم الحضور سبعة اسابيع.

ولا احد يستطيع ان يلقي وشاح الطوباوية على اي تحرك في لبنان ويخرجه من اطار الجاذبية السياسية، خصوصا ان النقابات العمالية، التي وسعت انتماءها السياسي وتفتتت وتناسخت فأفرخت نحو 300 نقابة جديدة، لقاعدة انتسابية لا تتجاوز الخمسين ألفاً، ودخلت جحور الانتماء السياسي والطائفي والمذهبي والاقليمي فصارت كالأروبوتات لا تتحرك الا بتوجيه الريموت كونترول السياسي - المذهبي، فيما ادعى قضائياً على نقابيين لاقتصاصهم عن العاملين السياسي والنقابي وسبق بعضهم الى السجن.

لكن في المقابل، لم تستطع الحكومة "السنبرية" ان تحافظ على برقيها الذي احاط بها، بشبه الاجماع النيابي لدى نيلها الثقة على بيانها الوزاري، فخفت لمعان الهالة سياسيا واقتصاديا، لانها توزع الوعود ولا تفي بها، وتبدل استراتيجيتها التي ضمنتها بيانها الوزاري "الوعودي"، من دون الالتفات الى الافرقاء الذين منحوها تلك الثقة العارمة، خصوصا الافرقاء غير المشاركين في عضويتها. وبغض النظر عن الهروب من الايفاء بالوعود السياسية، مثل وعدّها "اجراء التعيينات اللازمة لاستكمال هيئة المجلس الدستوري"، وليس تعديل قانونه بعد فترة وجيزة من نيلها الثقة، فان الحكومة تراجمت ايضا عن استراتيجيتها الاقتصادية المعلنة في البيان الوزاري.

فالبلوغ الى التظاهر، واستغلال البعض هذا التظاهر سياسيا لطروحات اقليمية (وهي قلة)، لم يكن ليحصل لولا التقصير في الاداء الحكومي، فالحكومة التي تبنت "الوفاء بالوعود التي قطعت من الجميع الى الجميع" (البيان الوزاري)، درجت مسلك الهروب من الوفاء بما لتعود وتقع في محورها من دون القدرة على التخلص من جاذبيتها المصطنعة، فاعتمدت سبل انكارها تارة او للتشدد على الالتزام بما قولاً لا عملاً، وباتت تخفي وراء عناوين الحوار بعض المشاريع الاصلاحية المطروحة التي لا تلقى تأييداً شعبياً والحكومة، التي وعدت بالتزام الاصلاح الحقيقي واقتطاع الفساد من جذوره، لم تلزم سبل البلوغ الى اهدافها عن طريق تفعيل المؤسسات ولا هي باشرت تقويم الاعوجاجات التي تعم الادارة، خصوصا على صعيد التوظيف الانتقائي في مؤسسات لها الطابع العام، فضلت انتقاء أبناء "الذوات" غير الجائعين، على ابناء الفقراء وهم في اشد الحاجة الى مورد رزق.

وخلافاً للقول بسحب مشروع التعاقد الوظيفي، فان وزارة الدولة لشؤون التنمية الادارية، كانت قد اخذت على عاتقها، مع الوزارات المعنية ومجلس الخدمة المدنية، تنظيم الاعلان عن قبول طلبات تعاقد وظيفي في المناصب الادارية العليا، وتحديد مدة الوظيفة بخمس سنوات، وقد نشرت في الصحف قبل اقرار تعديل قانون الموظفين في القطاع العام، وفي صورة تتعدى صلاحيات مجلس الوزراء (مقالنا - تعاقدية الوظيفة والامان الاجتماعي - "النهار" 2005/12/5)، وشملت الاعلانات مؤسسات تخضع لوصاية وزارات يشغلها وزراء من الافرقاء السياسيين الذين شاركوا في تظاهرة مشروع التعاقد الوظيفي، مثل وظيفة رئيس مجلس ادارة مؤسسة كهرباء لبنان ومديرها العام، ثم افي من المواقع الالكترونية للوزارة والمجلس تحديد الفترة الزمنية للوظيفة، بعدما كانت الاعلانات المكتوبة قد تضمنتها.

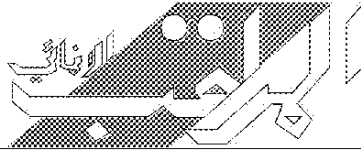
لقد سعت الحكومة الى وضع الخطوط الكبرى لورقة الاصلاح الاقتصادي، لكنها بدلت في معادلتها الاعدادية. فالبيان الوزاري ينص على "اطلاق حوار وطني يسهم في التوصل الى ميثاق اجتماعي واقتصادي جديد" و"اشراك جميع القوى السياسية والهيئات الاقتصادية ومنظمات المجتمع المدني" في هذا الحوار، فاذا بالاداء الحكومي يجترئ هذا الوعد بإعداد ورقة جواله على بعض السياسيين، ويختصر حضور جميع القوى السياسية

والفاعليات الاقتصادية ومنظمات المجتمع المدني، ببعض الوزراء والمستشارين (بعضهم غير مؤيد لبنود ضريبية)، وبعض الهيئات الاقتصادية، ومهمة الاخيرين الاطلاع وليس المشاركة في انجاز هذا الاصلاح الضخم! واذ افلنت من الورقة عناوين بزيادة الضرائب لتلافي عجز الكهرباء وتحرير اسعار المحروقات واللجوء الى الخصخصة... وغيرها من العناوين المكررة منذ اعوام، تلافت الورقة طرح الافكار حول مضمون البيان الوزاري في شأن القطاعات الانتاجية "لا سيما الصناعة الوطنية والزراعة، والتركيز على الانشطة والسلع ذات القيمة المضافة العالية، واعتماد آلية تحفز رفع مستوى الانتاجية والقدرة التنافسية، والاهتمام بمشاكل الهيكلية في القطاع الزراعي، وتنمية الخدمات، ومساندة الحكومة للقطاعات الانتاجية في عملية التحول، والاهتمام بقطاعات الاقتصاد الجديد، واعتماد الانتاج الفكري مصدراً للدخل المالي والثروة الوطنية، والاهتمام بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة التي تسمح للشباب الانخراط بها وترسخ بقاءهم في الوطن!" وقد اشار وزير الصناعة بيار الجميل، بعد لقائه رئيس جمعية الصناعيين (9 ايار 2006)، ان الورقة الاصلاحية لم تلحظ القطاع الصناعي. فكيف تكون ورقة الاصلاح الاقتصادي اصلاحية ما لم تتضمن مثل هذه العناوين وتحضن الافكار الخلاقة والابداعية التي تساهم في ترجمة المضمون فعلاً وليس تفكلاً بما في وسائل الاعلام؟ فتنبئ هذه الوعود الاقتصادية كليل بتحسين موارد الخزينة من دون إحداث زيادات في الضرائب، او اللجوء الى الخصخصة اضطراراً، وتلغي سببية التظاهر.

واذ اقترحت الورقة زيادة بعض الضرائب لتأمين عائد مالي يغطي عجز مؤسسة كهرباء لبنان، فهي لم تقرن اقتراحها بدراس جدوى اقتصادية، وبتقدير امكان تطبيق الزيادة الضريبية او لا، او هل يمكن توفيرها فعلاً من مكلفين فقراء واصحاب دخل مضغوط او من المقتردين مالياً وثراً. لقد زادت الحكومات السابقة موارد الموازنة الضريبية بنسبة 164 في المئة بين 1994 و2004 وهي لم تؤمن لقاء تلك الزيادات المتنامية اي عطاءات اجتماعية، او خفضت من عجز او اهدار. فزادت ضريبة الدخل بنسبة 422 في المئة وبمعدل سنوي مقداره 18 في المئة، ورسوم السير بنسبة 250 في المئة وبمعدل سنوي 13,4 في المئة، ورسوم المواد الملتهبة بنسبة 516 في المئة وبمعدل سنوي 20 في المئة، وزادت الرسوم على التبغ والتبناك بمعدل 33 في المئة سنوياً، وادرجت الضريبة على القيمة المضافة لتفوق عائداتها 1300 مليار ليرة لبنانية. فماداً قدمت تلك الحكومات - والمسؤولون سواء للعمال والاجراء او لأرباب العمل يتبدلوا - لقاء هذه الضرائب سواء للعمال والاجراء او لأرباب العمل او لمالية الدولة او لضبط الدين العام، الذي زيدت شعورته النهمه في التهام الموارد العامة وتكبيله للطاقة الانتاجية العامة بعينه المضي. فقد بقي الحد الأدنى للاجور ثابتاً منذ عام 1996 وكذلك سائر شطور الاجور لم تتبدل، الا اذا دعت الحاجة الى تعديلها بفعل العرض والطلب الوظيفي لدى بعض القطاعات. فهل تكون ورقة الاصلاح الاقتصادي الضريبية الحل الانسب، ام يكون الحل ايضا بتحرير اسعار المحروقات والطاقة ورغيف الخبز؟ لقد ضعفت الحكومة العاجزة، الثقة الاجمالية التي نالتها على بيانها الوزاري لانها لم تستطع ان تفي بوعودها. وانسحابها فهي لن تكون قادرة على تنفيذ اي وعد اصلاحي اقتصادي من دون ان تعود الى الحوار الذي وعدت به، على ان يظلله الحوار السياسي. وقد كرر الرئيس فؤاد السنيورة، بعد انتهاء التظاهر، ان يتم بحث ورقة الاصلاح ضمن حوار شامل، نأمل في الا يكون جوالاً.

في الوطن اليوم تسويق سياسة منطق اللامتطق، فما يراه هذا الفريق، اكثرها كان ام اقلها، جيداً لنفسه ينكره على الآخر، سواء على الصعيد السياسي او على الصعيد الاقتصادي، وتستمر دولة اللادولة والبنيان المفكك والاسس التي تهتز والاعمدة التي تنهار، ووبدل ان يواجه الجميع الاخطار التي تتهدد الوطن، يشترك الجميع، كل من جبهته الخاصة، في تذويب هذا الوطن وتغيير وجهة انطلاقه وتعميم بريقه على خريطة العالم.

فهل يستمر الجميع في الدوران في جاذبية ذاته من دون ان يدخل في مدار الوطن وقد تحررت مؤسساته من احتلال السياسيين لها؟



د. بسام الفرنج

## معهد البحوث الصناعية يحتفل بيوبيله الذهبي

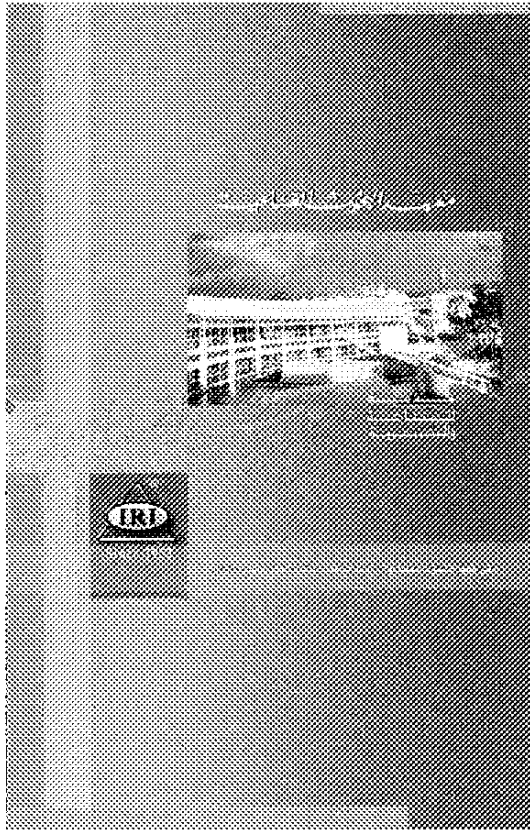
صدر عن معهد البحوث الصناعية كتاب لمناسبة مرور ٥٠ عاماً (اليوبيل الذهبي) على تأسيسه، تولى خلاله الزميل ميشال مرقص تقديم عرض (١٩٥٣ - ٢٠٠٣) بناء على أرشيف معهد البحوث الذي قام بإخراجه فنياً. وتحت عنوان "دائرة الضوء والأشعاع"، لفت المدير العام للمعهد بسام الفرنج الى دور المعهد واحتضانه برامج تم تمويلها من منظمات عالمية او من المجموعة الأوروبية، حتى أصبح مقراً للبرنامج اللبناني للإنتاج الأنظف، والأنشطة المركز اللبناني الأوروبي الصناعي - السيم ٢.

وبعد "شهادة" من روبير دباس الذي عايش المعهد زهاء ٣٤ عاماً، جاء في مقدمة الكتاب: "لم يكن احد يتوقع، قبل ٥٠ عاماً، ان المعهد الصناعي الذي صار في ما بعد، معهد البحوث الصناعية، سيكون في حرم مجمع الجامعة اللبنانية في الحدث، هو الذي انشئ ليعمل بمساعدة جامعة القديس يوسف للآباء اليسوعيين، والجامعة الأميركية في بيروت، للافادة من المختبرات العلمية والتقنية المتوافرة لديهما.

وأمام هذا الواقع، التزمت الحكومة اللبنانية، تخصيص مساحة ١٢ الفاً و٢٣٩ متراً مربعاً لبناء مقر بديل في حرم المدينة الجامعية في منطقة الحدث، خارج نطاق العاصمة بيروت.

وبانتقال المكان، سيتنامى دور المعهد في تقدم العلوم والتقنيات وتوسيع نطاق التعاون الدولي واعتماده مؤسسة لضمان مطابقة المقاييس والمواصفات الوطنية والدولية. عدا عن التفاعل العلمي الذي سيحدثه مع طلاب المدينة الجامعية اللبنانية بما لديه من تجارب في ميدان العلوم والابداعات الجديدة.

وهكذا يخطو المعهد خطوة رائدة، هي انتقال نوعي مما كان عليه طوال مسيرته في البحوث



التقنية والدراسات العلمية في الشأن الاقتصادي، والصناعي خصوصاً، ليصبح واحداً من اهم المرجعيات العلمية والتقنية، والضمانة الوثيقة لكل اختبار علمي، ويقيناً ان هذه الصيرورة تطورت منذ نشأة المعهد وحتى بلوغه العمر الذهبي مما جعل المؤسسة مرجعاً تكنولوجياً متقدماً.